Institut für Auslandsbeziehungen

Federal Foreign Office

الرؤيا الفلسطينية
PALESTINIAN VISION

عناد

لتمكين الشباب الفلسطيني

غياب سياسات اقتصادية داعمة للشباب في انشاء مشاريع حرة من حيث سهولة التسجيل وتسهيلات التمويل والاعفاءات الضريبية

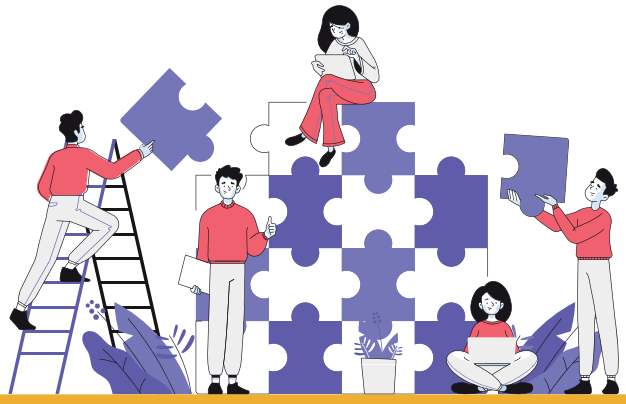

مقدمة

على الرغم من صدور قانون شركات جديد في السوق الفلسطينية، أكثر سهولة على أصحاب المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر، إلا أنه ما يزال دون مستوى التطلعات لتحقيق قفزة في عدد المشاريع الحرة الجديدة، وتأسيس بيئة اقتصادية عمادها المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر.

القانون الجديد، أعفى أصحاب الشركات الجديدة من ختم نقابة المحامين والذي كان يكلف صاحبها مبلغا ماليا قد يصل إلى 2000 دولار أمريكي، إذ أصبح بإمكانه الحصول على تسجيل للشركة بمجرد استيفاء شروط وزارة الاقتصاد الوطني. (قانون الشركات، 2022)

إلا أن القانون الجديد، لم يعفي أصحاب الشركات الجديدة من الالتزام بدفع الضرائب (ضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة)، في محاولة لمساعدة الشباب على الاستقرار في أعمالهم، خلافا لما تقوم به عديد الاقتصادات حول العالم، التي تعفي الشركات الجديدة خاصة الناشئة منها، من ضريبة القيمة المضافة البالغة 16% . (قانون الشركات، 2022)

وعلى الرغم من احتواء القانون الجديد للشركات على خيار إنشاء شركات ناشئة، أو ما تعرف بـ «ستارت آب»، إلا أنها لا تتضمن أية اختلاف في الواجبات الضريبية المستحقة على بقية الشركات الأخرى، ما يجعلها سواء بينها وبين الشركات المساهمة على سبيل المثال، الأمر الذي قد يقوض قدرة الشباب على النهوض بمشاريعهم.

أهمية المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر

تمثل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر إحدى القطاعات الاقتصادية التي تستحوذ على اهتمام كبير من قبل دول العالم كافة والمنظمات والهيئات الدولية والإقليمية والباحثين في ظل التغيرات والتحولات الاقتصادية العالمية، وذلك بسبب دورها المحوري في الإنتاج والتشغيل وتوليد الدخل والابتكار والتقدم التكنولوجي علاوة على دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والرفاه الاجتماعي لجميع الدول. تمثل هذه المشروعات أكثر من 90% من المشاريع في غالبية اقتصاديات دول العالم، كما أنها تسهم بشكل مباشر ورئيسي في توفير فرص العمل، وتمثل نسبة مساهمة تتجاوز 85% من الناتج المحلي الإجمالي في العديد من الدول.

على المستوى المحلي، فإن سلطة النقد تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها المؤسسات التي تشغل بحد أقصى 25 عامل ولا يتجاوز حجم مبيعاتها السنوي مبلغ 7 مليون دولار، مع ضرورة توفر الشرطين السابقين.

ونظراً للدور لهذه المشاريع في التنمية الاقتصادية، شهدت فلسطين مؤخراً حراكاً مهماً على الجانب الاقتصادي تركزت محاوره على المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وذلك بهدف الاستثمار في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة باعتبارها الركيزة الأساسية لإحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مما يستوجب الامر توفير السبل المناسبة لها للنفاذ الى روافد الإقراض والتمويل من المؤسسات المصرفية والمالية.

تعتبر فئة المشاريع المتوسطة والصغيرة من أهم الفئات المستهدفة ضمن استراتيجية الشمول المالي وذلك لما تشكله من نسبة مرتفعة من اجمالي المشاريع في فلسطين مما لها الأثر الكبير في النمو الاقتصادي. ووفقاً لنتائج الدراسة الميدانية فإن غالبية هذه المشاريع تعاني من مشاكل في الوصول إلى الخدمات المالية وخاصة الوصول إلى مصادر التمويل.

لكن هذه الصورة الوردية للمشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر، سرعان ما تنتهي بالفشل بعد عدة شهور من انطلاقها، لغياب آليات تمويل تحقق الفائدة للشباب، وربما أيضا غياب الدعم والمنح المالية من جانب مؤسسات التشغيل الحكومية أو الأهلية.

معضلة دعم المشاريع الصغيرة

في فلسطين، تهتم عديد الدول المانحة بتقديم الدعم للمشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر، إلا أن معظم هذه المؤسسات، تطلب إجراءات بيروقراطية معقدة قبل البدء بتقديم التمويل اللازم وربما أبرزها الصندوق الفلسطيني للتشغيل التابعز لوزارة العمل الفلسطينية، إلى جانب برنامج التمويل استدامة، الصادر عن سلطة النقد الفلسطينية، بعد تفشي جائحة كورونا، لمساعدة المنشآت من الوصول إلى التمويل بنسب فوائد لا تتجاوز 3%.

وربما المعضلة الأكبر، أن الدعم قد لا يكون متاحا لهذا النوع من المشاريع قبل انطلاق المشروع، أي أن المانحين لا يشاركون الشباب في تأسيس الشركات، بل يجب أن تكون الشركة قائمة ولديها سجل مالي لعامين سابقين على الأقل، وهي شروط تمثل معضلة لأصحاب هذه المشاريع.

المسألة الأخرى، أن المنح المالية أو المنح لتشغيل الشباب في المشاريع، تقدم في السوق الفلسطينية على نطاق ضيق، سواء من خلال المؤسسات والصناديق الحكومية، أو من خلال مؤسسات المجتمع المدني القائمة على الدول المانحة. (الفلسطيني، 2022)

ومثال ذلك، الصندوق الفلسطيني للتشغيل الذي أنشئ لدعم التطوير الاقتصادي من خلال تفعيل وتحفيز سياسات سوق العمل، وذلك بهدف خلق وتوليد فرص عمل دائمة وتنمية رأس المال الاجتماعي بما يؤدي إلى محاربة الفقر والبطالة على أساس استراتيجي.

تأسس الصندوق الفلسطيني للتشغيل في العام 2003 بموجب مرسوم رئاسي رقم (9)، ليتحول فيما بعد إلى مظلة وطنية للبرامج والمشاريع التي من شأنها خلق فرص العمل وخاصة الخريجين من كلا الجنسين، وذلك بموجب قرار صادر عن مجلس الوزراء في العام 2014.

الصندوق، الذي يعتبر حاضنة للمشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر، هو محاولة واحدة لا تكفي لتمويل ومساندة الشركات الصغيرة في السوق المحلية، وهو صندوق تتمثل معظم مهامه في مساعدة المشاريع الناشئة من تمويل ومنح ومساعدات فنية، لكن ميزانية لا تتعدى مليون دولار سنويا.

وخلال العقد الأخير، ومع ازدياد الطلب على التمويل الصغير من قبل العديد من الفئات المهمّشة والفقيرة، واتساع عدد مؤسسات الإقراض ومؤسسات تمويل التنمية الأخرى التي سجلت كجمعيات غير حكومية أو مؤسسات دولية، والتنوع في الخدمات المالية التي تقدمها، زاد الاهتمام لدى صانعي القرار بتنظيم هذا القطاع، وتطوير الإطار القانوني الخاص به؛ من أجل مساعدته على النمو والتوسع، وحماية حقوق والتزامات المتعاقدين فيه.

لكن أصدرت الحكومة الفلسطينية عدداً من القوانين والتعليمات من خلال إشراف سلطة النقد على تنظيم عمل مؤسسات التمويل الصغير.

لكن أدت هذه اللوائح والقوانين إلى العديد من التغييرات على القطاع، أبرزها انخفاض عدد المؤسسات التي تقدم خدمات التمويل الصغير، وبخاصة بعد فرض وزارة الاقتصاد حداً أدنى لرأس المال قيمته 5 ملايين دولار لشركات التمويل الصغير الربحية، وحداً أدنى قيمته 5 ملايين دولار كمتطلبات حقوق ملكية في حال شركات التمويل الصغير غير الربحية.

التوصيات

ربما سيكون مطلوبا من عديد الجهات الفاعلة تعزيز وتحسين دور المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر، لتعزيز حصتها من الاقتصاد الفلسطيني، والأهم إيجاد مصادر دخل غير تقليدية للشباب العاطل عن العمل.

دور مطلوب من القطاع العام الفلسطيني

لا تحظى المشاريع الصغيرة التي يوقدها شباب، بمعاملة تفضيلية من جانب الحكومة الفلسطينية، سواء من النواحي المادية أو الإجرائية؛ لذا من الواجب على الحكومة الفلسطينية العمل على إنشاء حاضنات أعمال، يكون دورها المساعدة في التأسيس والتشغيل والتسويق للمنشآت متناهية الصغر، وتقديم الدعم المالي والفني.

كذلك، المطلوب ن القطاع العام تسهيل إجراءات تعامل المنشآت مع المؤسسات الحكومية، خاصة في إجراءات الترخيص والتسجيل والحصول على شهادات البدء بمزاولة المهنة بأقل كلفة ممكنة، والحصول على بعض الإعفاءات الضريبية للسنوات الأولى من بدء المشاريع، والتوسع في إقامة مراكز تدريب حكومية.

مطلوب أيضا من القطاع العام، العمل على تأسيس صندوق لتمويل المنشآت أو تعزيز ميزانية صندوق التشغيل التابع لوزارة العمل الفلسطينية، ليتجاوز موضوع الدعم أكبر عدد ممكن من المؤسسات الصغيرة والمشاريع الناشئة للشباب العاطل عن العمل في فلسطين.

مطلوب من القطاع العام، مساعدة المنشآت الصغيرة القائمة على المشاركة في المعارض الخارجية لاكتساب الخبرات والمهارات، وتعزيز التقدم التكنولوجي لهذه الشركات الناشئة، باعتبار الرقمنة مستقبل العمل حول العالم في عديد المجالات، وتسخير المناطق الصناعية في فلسطين، لخدمة الشباب وخدمة أفكارهم في تأسيس شركات قادرة على الاستدامة؛ ومطلوب من القطاع العام أيضا، تقديم إعفاءات كاملة للمشاريع الريادية والصناعات الواعدة.

الدور المطلوب من المؤسسات الداعمة

دور المنظمات الأهلية هام إلى جانب عمل القطاعين العام والخاص في دعم المنشآت متناهية الصغر للشباب في فلسطين، من خلال تمويل هذه المشاريع بالتعاون مع الغرف التجارية، والتي هي على دراية بالطلب على القطاعات الأكثر إلحاحا في السوق الفلسطينية.

من المهم كذلك، أن يكون للمؤسسات الأهلية، دور رائد في إجراء الأبحاث السوقية، وتحويل مخرجاتها إلى الجامعات والمدارس ومراكز التدريب المحلية، حتى تشكل وقودا للشباب الباحث عن أفكار لإقامة مشاريع مبتكرة.

أيضا، سيكون من الهام، تعزيز التدريب للشباب لتطوير مهاراتهم في مشاريعهم الريادية، وبذلك تمارس هذه التدريبات دور المعزز لاستدامة أفكارهم ومشاريعهم وتطويرها وتوسعتها، عدا عن إقامة مراكز أبحاث لخدمة الأفكار المحلية.